



## لجنة مصايد الأسماك

### اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

#### الدورة الثامنة عشرة

إجراءات المراسلات الخطية: 8 أبريل/نيسان إلى 8 مايو/أيار 2022  
الجلسات العامة الافتراضية: 7 و 8 و 9 يونيو/حزيران 2022

تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد: السمات والتحديات والرؤى  
المستقبلية من وجهة نظر أعضاء منظمة الأغذية والزراعة

#### الموجز

تقدّم هذه الوثيقة تحليلاً موجزاً عن تنفيذ الأعضاء للمادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد للمنظمة لعام 1995 والصكوك المتصلة بها. ويغطي هذا الموجز الفترة الممتدة منذ صدور التقرير الأخير، المعروض على الدورة السابعة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة المنعقدة في فيغو، إسبانيا خلال الفترة من 25 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

#### الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ الإحاطة علماً بالاستمارة المنقّحة التي تمّ وضعها، وإسداء المشورة بشأن أي تحسينات محتملة عليها؛
- ◀ والإحاطة علماً بتحليل الاتجاهات في تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد والصكوك المتصلة بها؛
- ◀ والإحاطة علماً بالتحديات في تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وفقاً لتقارير الأعضاء، ومعالجة الثغرات والقيود التي جرى تحديدها في مجالات مختلفة؛
- ◀ وإسداء المشورة حول كيفية الاستمرار في تعزيز تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

## مقدمة

- 1- تسعى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عام 1995 إلى تيسير التغيير والتكيف في قطاع مصايد الأسماك من أجل كفاءة الحفاظ في الأجل الطويل على الموارد المائية والنظم الإيكولوجية وإدارتها المستدامة.<sup>1</sup> وتتصل المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بممارسات ما بعد المصيد والتجارة.<sup>2</sup>
- 2- وكانت المنظمة قد رصدت تنفيذ المادة 11 منذ عام 2012 من خلال استمارة التقييم الذاتي، التي يقوم الأعضاء باستكمالها وتقديمها كل سنتين من خلال نظام تقديم التقارير الإلكتروني.
- 3- وعملاً بالتوصيات المقدمة من اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة في دورتها السابعة عشرة عام 2019<sup>3</sup> عملت أمانة اللجنة الفرعية على وضع نسخة معدلة لهذه الاستمارة من أجل "تنقيح الأسئلة للحصول على ردود محدّدة أكثر من جانب الأعضاء بما يسهّل التحليل والإجراءات الرامية إلى تقديم المساعدة الفنية، وبناء القدرات في المستقبل، وإجراء مزيد من التحليل للإجابات المفتوحة من أجل تحديد الاتجاهات والاستفادة من ذلك في عمل لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك المنبثقة عنها".
- 4- وأطلقت الاستمارة الجديدة في سبتمبر/أيلول 2021. ووردت ردوداً كاملة من 144 عضواً، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء السبعة وعشرين فيه، بما يمثل 87 في المائة من الأعضاء.

## هيكل الاستمارة الجديدة

- 5- ترمي النسخة الجديدة للاستمارة المتصلة بالمادة 11 إلى توضيح نطاق الأسئلة، مع تحسين في الوقت ذاته دقّة وموثوقية نظام تقديم التقارير في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وتمّ إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي:
  - تحديث الأسئلة وتوضيحها؛
  - إعادة صياغة الأسئلة للحؤول دون رد "لا ينطبق"؛
  - وإعادة تنظيم الأقسام القائمة ومواءمتها.
- 6- ووُضعت الاستمارة الجديدة بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 ويوليو/تموز 2021، وتمّت ترجمتها إلى خمس لغات وتحميلها على المنصة الإلكترونية. كذلك، تمّ إعداد وثيقة توجيهية وترجمتها إلى خمس لغات، بهدف تيسير فهم الاستمارة الجديدة وإنجازها.
- 7- وتنقسم الاستمارة المنقّحة (الواردة في الملحق 1) إلى أربعة أقسام. ويمكن أن تكون الأسئلة مغلقة أو مفتوحة، كما في السنوات السابقة. ويسمح هذا المزيج من الأسئلة للأعضاء تقديم التقارير على مستويين: من جهة، مدى تنفيذهم للأحكام الواردة في المادة 11، ومن جهة أخرى التحديات المحدّدة في تنفيذها.
- 8- بالنسبة إلى الأسئلة المغلقة، تُعطى الإجابات قيمة تتراوح بين 1 و5 (حيث 1 هي القيمة الأدنى و5 هي القيمة الأعلى). وأما بالنسبة إلى الأسئلة المفتوحة، يتمكن المجيبون من الإجابة بكلماتهم الخاصة، باستخدام الحقل النصّي المتاح لهذا الغرض.

<sup>1</sup> <https://www.fao.org/3/v9878a/V9878A.pdf>

<sup>2</sup> [fao.org/3/v9878e/v9878e.pdf#page=35](https://www.fao.org/3/v9878e/v9878e.pdf#page=35)

<sup>3</sup> [fao.org/3/ca8665t/CA8665T.pdf](https://www.fao.org/3/ca8665t/CA8665T.pdf)

- 9- والأقسام الأربعة هي التالية:
- القسم 1- سلامة الأغذية وجودتها (15 سؤالاً مغلقاً، وسؤال مفتوح واحد).
  - القسم 2- ممارسات ما بعد المصيد (9 أسئلة مغلقة، وسؤالان مفتوحان).
  - القسم 3- التجارة الدولية الرشيدة (5 أسئلة مغلقة، وسؤال مفتوح واحد).
  - القسم 4- القوانين والأنظمة المتصلة بتجارة الأسماك (5 أسئلة مغلقة، وسؤال مفتوح واحد).
- 10- وفي 30 سبتمبر/أيلول 2021، دُعي الأعضاء إلى المشاركة في نسخة الاستمارة لعام 2021. وفور تسجيلهم، تمكّن الأعضاء من الوصول إلى الاستمارة الجديدة إلكترونياً من خلال بوابة مخصصة لها في مجال منظمة الأغذية والزراعة، باستخدام بيانات الاعتماد الخاصة بالبلدان.<sup>4</sup>
- 11- وقُدّمت المساعدة للأعضاء طيلة العملية للإجابة على الاستمارة، عبر البريد الإلكتروني ومن خلال اجتماعات إلكترونية، لمساعدتهم في الإجابة بفعالية على الاستمارة.
- 12- وتُستخدم المعلومات التي يوفّرها الأعضاء من خلال الاستمارة لتقييم التقدم المحرز، والتحديات ومدى تنفيذ المادة 11. ويتم التعامل مع الإجابات بسرية تامة، وتُقدّم فقط على أساس تجميعي (إما عالمياً أو إقليمياً) بطريقة لا تقوّض السرية. وسوف تستخدم المنظمة أيضاً النتائج لتحديد مجالات الدعم الممكنة لممارسات ما بعد المصيد والتجارة، بما فيه مصلحة الأعضاء.

### معدّل ردود الأعضاء، معدّل إنجاز الاستمارة والتحسينات في المنصة

- 13- يشير المعدّل المرتفع للردود على الاستمارة إلى المشاركة المتواصلة للأعضاء في العملية.

معدل الردود	الأعضاء المجهزون <sup>5</sup>	دورة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك
22 في المائة من الأعضاء	16 عضواً	الدورة الثالثة عشرة- 2012
60 في المائة من الأعضاء	89 عضواً	الدورة الرابعة عشرة- 2014
73 في المائة من الأعضاء	116 عضواً	الدورة الخامسة عشرة- 2016
77 في المائة من الأعضاء	124 عضواً	الدورة السادسة عشرة- 2017
86 في المائة من الأعضاء	141 عضواً	الدورة السابعة عشرة- 2019
87 في المائة من الأعضاء	144 عضواً	الدورة الثامنة عشرة- 2022

<sup>4</sup> كان يمكن الوصول إلى الاستمارة الإلكترونية من خلال بوابة مخصصة ([fao.org/fishery/code/codequest](http://fao.org/fishery/code/codequest))، باستخدام أسماء مستخدمين وكلمات مرور فريدة، بما يستجيب إلى المتطلبات الضرورية للسرية، والأمن وقابلية الاستخدام.

<sup>5</sup> في كل نسخة من نسخ الاستمارة، يرّد الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء السبعة والعشرين فيه.

14- وفي المتوسط، أجاب الأعضاء على 97 في المائة من الأسئلة المغلقة، فيما بقيت نسبة 3 في المائة من دون إجابة. وهذا تحسُّنٌ لجهة الاكتمال مقارنةً بنسخة عام 2019، حيث تَمَّت الإجابة على 92 في المائة من الأسئلة- فيما وردت إجابة "لا ينطبق" على نسبة 8 في المائة المتبقية من الردود (7 في المائة) أو تُركت من دون إجابة (1 في المائة).

15- وأعطى الأعضاء التبريرات التالية لترك نسبة 3 في المائة من الأسئلة من دون إجابات في الاستمارة الأخيرة:

- السؤال لا ينطبق على بلد أو على سياق معيّن.
- ثمة غياب للبيانات أو المعلومات على المستوى الوطني.
- كانت توجد صعوبة في تنسيق الردود بين الإدارات أو الوكالات المختصة.

16- وشملت الصعوبات الرئيسية التي واجهها الأعضاء وأفادوا عنها ما يلي:

- تتطلب الاستمارة مدخلات من عددٍ كبير من الإدارات، أو الوكالات أو المؤسسات المختصة. وكان من الضروري بذل جهود كبيرة لتنسيق الردود الوطنية.
- كان يعمل عددٌ كبير من الموظفين في الوزارات الوطنية عن بعد، كما كانت مكاتب عدّة على أهبة الاستعداد بسبب جائحة كوفيد-19. وأعاق هذا الأمر الحوار والتنسيق على المستوى الداخلي.

17- وقد وُضعت المنصة الإلكترونية المستخدمة لدعم الاستثمارات الثلاثة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (للجنة مصايد الأسماك، واللجنة الفرعية المختصة بتربية الأحياء المائية واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك) عام 2013. وتمّ توسيع النظام وتعديله منذ ذلك الحين، حيث أُضيفت إليه أقسامٌ ووظائف جديدة. إنمّا سرعان ما تصبح المنصة باليةً بفعل قِدَم هندسة البرنامج الحاسوبي القائم. وتعمل أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك على وضع منصة جديدة، مع أمانتي لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، لزيادة دقّة وموثوقية نظام تقديم التقارير في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وسوف يُبقي النظام الجديد على وظائف النظام السابق في حين يُقدّم حلولاً أكثر مرونة، ويسهّل بالتالي إجراء التغييرات والتحسينات في الاستثمارات. وإلى جانب هذا التغيير، تبحث أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في إجراء تنقيحات طفيفة على الاستمارة القائمة على التعقيبات الواردة، من أجل تحسين وتوضيح بعض الأسئلة وخيارات الإجابة بشكل أكبر.

## تحليل الردود

18- تمّ تحليل الردود الواردة بطريقتين:

- تمّ استخلاص البيانات الأولية في الردود الواردة من الأعضاء من النظام المتاح على الانترنت إلى ملفات Excel. وجرى تحليلها وتجميعها (متوسط بسيط) على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما أن تحليلًا إحصائيًا مفصّلًا للردود على الأسئلة المغلقة متاحٌ في الوثيقة COFI:FT/XVIII/2022/Inf.5، ويجب أن يُقرأ بالاقتران مع هذه الوثيقة. ولا تُنشر الردود الفردية الواردة من الأعضاء من أجل الحفاظ على السريّة. ولأغراض احتساب التجمّعات الإقليمية، تمّ تشكيل المجموعات الإقليمية التالية: أفريقيا، وآسيا، والبحر الكاريبي، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأدنى، وأمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ. كما لا يمكن مقارنة النتائج مع نتائج النسخ السابقة من الاستمارة، نظرًا إلى أن الأسئلة خضعت للمراجعة.

- ووردت الردود على الأسئلة المفتوحة باللغات الرسمية الستة للمنظمة.<sup>6</sup> وتمت ترجمة الردود وتلخيصها من أجل إلقاء الضوء قدر الإمكان على المجالات التي يطرح فيها تنفيذ المادة 11 التحديات للأعضاء. ويرد موجز للردود على الأسئلة المفتوحة في القسم التالي من هذه الوثيقة.

## الملاحظات والتحديات والرؤى المستقبلية بشأن تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

- 19- تدرك البلدان الأعضاء الإمكانات الهائلة التي ينطوي عليها قطاع ما بعد المصيد في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لديها تعزيزًا كبيرًا. وبالتالي، تذكر التقارير أن المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد تمثل أداة قوية في يد البلدان ومشغلي مصايد الأسماك لضمان الممارسات الفعالة ما بعد المصيد والتجارة.
- 20- وكما أفاد الأعضاء، لا تلقي الاستمارة الضوء فقط على التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ المادة 11 من حول العالم، إنما تدعم أيضًا عملية تفكير متواصلة على الصعيد القطري حول القيم والمعايير المحورية التي تتضمنها مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.
- 21- وتمت الإفادة على نطاق واسع عن الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والتي تجلّت بارتفاع التكاليف وباختلالات كبيرة.
- 22- وتشير الأقسام التالية إلى السمات، والتحديات والرؤى المستقبلية المتصلة بتنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، كما أفاد عنها الأعضاء. وهي توفر مجموعة واسعة من المعلومات المفيدة لفهم العوامل التي تمنع أو تتيح النمو في قطاع ما بعد المصيد على المستوى العالمي، والإقليمي والوطني.

## التحديات أو المشاكل الحالية المرتبطة بنظم ضمان سلامة الأغذية وجودتها في منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

- 23- بصورة عامة، أفادت البلدان الأعضاء عن جهودٍ جارية للامتثال للتدابير المتصلة بضمان سلامة الأغذية وجودتها في منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وهذا ينطبق بصورة خاصة على قطاع تربية الأحياء المائية، في القطاع على نطاق صغير، وفي ما يخص المنتجات المعدة للسوق المحلية، حيث توجد ثغرات كبيرة ينبغي معالجتها.
- 24- وتشير التقارير إلى أن النظم الوطنية لسلامة الأغذية معقدة بصورة خاصة، سيما أن أغلبية البلدان لديها سلطات متعددة وذات ولايات متداخلة.
- 25- وأفادت بلدان أعضاء عديدة عن غياب السياسات، والبروتوكولات والأطر القانونية الملائمة الشاملة والفعالة لسلامة الأغذية وجودتها. وحتى حين توجد نظم لضمان سلامة الأغذية وجودتها، غالبًا ما لا تكون متطورة على نحو كافٍ، أو لا يتم تحديثها أو تنفيذها بشكل منهجي، وبخاصة في ما يتعلق بإنتاج تربية الأحياء المائية. وفي حالات عدّة،

<sup>6</sup> العربية، والصينية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية والروسية.

توجد سياسات خاصة بسلامة الأغذية وجودتها، إنما لا تنظر في الطابع الخاص لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وإضافةً إلى ذلك، لا تُعالج هذه المشاكل وغالبًا ما يجري تنظيمها ضمن فئات واسعة مثل "الثروة الحيوانية" أو "اللحوم". وغالبًا ما لا تكون الصكوك القانونية لمراقبة سلامة الأغذية وتفتيشها متوائمة بالكامل مع المتطلبات الدولية.

26- كما تشير التقارير إلى أن إنفاذ نظم ضمان سلامة الأغذية وجودتها يمثل تحديًا كبيرًا. وغالبًا ما تتوفر أعدادٌ محدودة من المفتشين المدربين، إضافةً إلى غياب الموارد وتعدد الجهات الفاعلة الواجب رصدها.

27- ولا تتوفر خطط استثمار ومساعدة فنية ملائمة لدعم تنفيذ نظم ضمان سلامة الأغذية وجودتها، بما في ذلك المرافق الملائمة ما بعد المصيد، والمعدات وخدمات الإرشاد. وهذا ينطبق بصورة خاصة على المؤسسات المتناهية الصغر، والصغيرة والمتوسطة الحجم. وما زالت قدرات القطاع الخاص محدودة في بلدان عديدة.

28- ونظرًا إلى قدرات الفحص غير الملائمة والعدد القليل من المختبرات المعتمدة، تمت الإفادة عن غياب الخطط الوطنية للمراقبة والرصد. وهذا يحدّ من الفرص المتاحة لتحديد الأخطار الناشئة في مجال سلامة الأغذية، ممّا يخلّف بدوره تداعياتٍ سلبية على حماية المستهلكين.

29- وأما المسائل الإضافية التي تمت الإفادة عنها فتشمل المناولة الخاطئة لما بعد المصيد، وقلة النظافة الصحية في جميع مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية، والتخزين غير الملائم وغياب تدابير سلامة الأغذية في عمليات المعالجة والتحضير. علاوةً على ذلك، فإن القيود المالية والبنية التحتية غير الملائمة تعيق حسن إدارة سلسلة التبريد في جميع مراحل سلسلة الإمدادات. كما أن الطبيعة السريعة التلف لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تطرح تحدياتٍ خاصة متصلة بضمان سلامة الأغذية وجودتها.

30- ويضعى المشغلون الحريون والمتناهو الصغر وعلى نطاق صغير على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بلدان عديدة، الأمر الذي غالبًا ما يؤدي إلى غياب البنى المنظمة في ما يتعلق بالمناولة الصحيحة لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتسويقها.

31- وغالبًا ما تكون مواقع إنزال الأسماك متفرقة على مساحات جغرافية واسعة. وهذا الأمر يجعل من الصعب ضمان مراقبة سلامة الأغذية وتقديم الخدمات الحاسمة للحفاظ على سلامة الأغذية وجودتها، من قبيل مرافق سلسلة التبريد في مواقع الإنزال. كما أن طرق النقل غير المعبدة، وندرة مياه الشرب وبُعدها عن الأسواق الرئيسية يحدّ بشكل أكبر من النظم الفعالة الخاصة بإجراءات السلامة والإدارة.

32- وأشارت البلدان الأعضاء إلى أنه غالبًا ما لا توجد معايير وطنية تعالج جميع المراحل في ممارسات ما بعد المصيد، ولا سيما في ما يخصّ الإمدادات المحلية من الأسماك التي يتم صيدها محليًا. كذلك، إن استيفاء المعايير الدولية يتطلّب الاستثمار، وغالبًا ما يكون وصول المشغلين على نطاق صغير إلى الدعم المالي محدودًا. وأفاد عدة أعضاء عن عدم التكافؤ في نظم إصدار الشهادات لسلامة الأغذية وجودتها بين شركاء التجارة الدوليين.

33- وأفاد بعض الأعضاء عن صعوباتٍ في تنفيذ مواصفات الدستور الغذائي. كما أشار آخرون إلى الحدود في نصوص ومواصفات الدستور الغذائي، وأحاطوا علمًا بالتغطية غير الكاملة لأنواع المائية وأصناف مخلّفات العقاقير البيطرية المستخدمة في تربية الأحياء المائية.

- 34- وأفيد أنه من المكلف والصعب جدًا الامتثال لتنفيذ خطة تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة، وبخاصة بالنسبة إلى صغار المشغلين.
- 35- ولا يتوقّر مستوى وعي كافٍ لمتطلبات سلامة الأغذية وجودتها في صفوف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة. كما لا توجد في أحيانٍ كثيرة برامج توعية أو أنشطة تدريبية بشأن ممارسات النظافة الجيدة، وضمان سلامة الأغذية وجودتها، من بين معايير أخرى.
- 36- وأفاد معظم الأعضاء عن مسائل متصلة بالتبّع. علاوةً على ذلك، اختلفت المتطلبات، والمعايير والقدرات حسب البلدان والسياقات لجهة المنهجية ونوع المعلومات التي يتم جمعها. وغالبًا ما لا تكون نظم التتبّع متطورة بالكامل، أو تتركز فقط على متطلبات التصدير. كذلك، تفتقر بعض البلدان إلى نظم التتبّع الإلكترونية، وبالتالي يلجأ مشغلو المؤسسات الغذائية إلى التسجيل والتوثيق اليدوي. وتمّ إلقاء الضوء على ضرورة وضع خطط وطنية للتبّع، وضرورة إقامة نظم معلومات وطنية شاملة تعني الحكومة، والقطاع وأصحاب مصلحة آخرين.
- 37- ويبدو أن نظم ضمان سلامة الأغذية وجودتها أكثر حضورًا في المصايد الطبيعية البحرية ونظم تربية الأسماك بالمياه البحرية مقارنةً بتربية الأحياء المائية في المياه العذبة ومصايد الأسماك الداخلية.
- 38- ولا يولي اهتمام كافٍ لسوء استخدام المضادات الحيوية، والأدوية والمواد غير المصرّح بها في إنتاج تربية الأحياء المائية، سيما أن التقارير تفيد أنه ما زال السبب الرئيسي لعدم امتثال منتجات تربية الأحياء المائية إلى متطلبات سلامة الأغذية في الأسواق المحلية والدولية. كذلك، تبقى مقاومة مضادات الميكروبات أحد الشواغل الرئيسية في قطاع تربية الأحياء المائية. وأما خطط رصد المخلفات فهي مكلفة، ولا تتوفر الموارد لتمويلها، وبخاصة بالنسبة إلى صغار المصنّعين. وأفادت عدة بلدان أعضاء أيضًا عن فجواتٍ في القوانين الخاصة بمصايد الأسماك لديها في ما يتعلق بالسلامة الحيوية في تربية الأحياء المائية، بما في ذلك الضوابط على الأعلاف، والمواد المضافة إلى العلف والعقاقير البيطرية.

### التحديات الرئيسية المرتبطة بأنشطة ما بعد الصيد

- 39- ألفت البلدان الأعضاء الضوء على دور أنشطة ما بعد الصيد باعتباره أساسيًا في تنمية الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وتهيئة سبل عيش أفضل، مع ما يستتبعها من أبعادٍ اجتماعية، واقتصادية وبيئية. وتشمل التحديات الرئيسية التي أشارت إليها التقارير في قطاع ما بعد الصيد المستويات المنخفضة من استهلاك الأسماك، وغياب الموارد المالية والبشرية، والبنية التحتية غير الملائمة على امتداد سلسلة قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وعدم كفاية الإدارة والممارسات في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والاستغلال غير المستدام للموارد البحرية، والصعوبات في الوصول إلى أسواق جديدة، والمستوى المرتفع من الفاقد والمهدر من الأسماك، ومحدودية البيانات والبحوث، وعدم وجود سياسات وطنية تراعي الطبيعة الخاصة لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والصعوبات في تنفيذ وإنفاذ هذه السياسات حين تكون قائمة.
- 40- ويوقّر قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فرص العمل ويدعم سبل العيش، إنما تبرز الحاجة إلى معالجة ظروف العمل السيئة ونقص اليد العاملة.

- 41- وأفادت بعض البلدان الأعضاء عن تراجع في استهلاك الأسماك بسبب أسعارها المرتفعة والتغيرات في أنماط الاستهلاك.
- 42- وشدد معظم الأعضاء على ضرورة تدريب الموظفين في مصايد الأسماك وتنمية قدراتهم في أنشطة ما بعد المصيد من أجل تحسين المناولة والممارسات المستدامة في القطاع. والحاجة للتدريب هي الأكبر في الممارسات الصحيحة لمناولة الأسماك، وتفتيشها، وتوضيها، والتكنولوجيا والحفظ. وهذا يتصل بصورة خاصة بمصايد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق.
- 43- وألقى الأعضاء الضوء على غياب البنية التحتية والمرافق الملائمة التي قد تتيح لهم إضافة القيمة إلى منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
- 44- ويمثل غياب التكنولوجيا تحديًا يواجهه معظم الأعضاء، سيما أن هذا يترك تداعيات على المناولة الصحيحة لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وعلى إضافة القيمة والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. وهذا ينطبق بصورة خاصة على التكنولوجيا الميسورة الكلفة والموثوقة المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمشغلين على نطاق صغير ومجتمعات صيد الأسماك. وأما التحدي الآخر الذي تمّ إلقاء الضوء عليه، فتمثّل في صعوبة إنشاء تكنولوجيات لا هدر فيها، توقّر الطاقة ومبتكرة في مجال نقل ومعالجة الموارد البيولوجية المائية، بما في ذلك بناء مصانع المعالجة الساحلية.
- 45- وما زال التتبع الكامل لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على امتداد سلسلة القيمة غير مضمون. ولذا، ينبغي تعزيز نظم التتبع، وخطط توثيق المصيد واستراتيجيات أخرى للتحقق من مصدر منتجات الأسماك، من أجل المساعدة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويكمن التحدي الرئيسي في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والحرفية.
- 46- وشدد معظم الأعضاء على أن تقييم الفاقد والمهدر من الأغذية والحد منه على امتداد سلسلة قيمة الأسماك يشكل تحديًا كبيرًا. ومن شأن السياسات العامة الفعالة الرامية إلى تنظيم سلسلة الإمدادات أن تحفّضه. وما زالت تتمّ الاستفادة عن كمية كبيرة من المصيد العرضي والصيد المرتجع في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والصناعية. وفي ظلّ هذا الواقع، شدد الأعضاء على ضرورة وضع وتنفيذ طرق فعالة للحدّ من المصيد العرضي والصيد المرتجع.
- 47- وأفاد أعضاء عديدون عن غياب البيانات ونظم معلومات محدودة. ومن شأن تحسينها أن يحفّز القدرات المؤسسية ويدعم عملية صنع القرارات.
- 48- كما أشار أعضاء عديدون إلى الصعوبات في الحصول على موارد مالية لتعزيز وتنفيذ برامجهم ومشاريعهم في قطاع ما بعد المصيد.
- 49- وأفاد عدة أعضاء عن وجود تشريعات وسياسات وطنية غير مناسبة- أو عن غيابها التام أحياناً- لتعزيز الإدارة الرشيدة والمستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.
- 50- وتمثّل مسألة أخرى تمّت الإشارة إليها بضرورة تكوين صورة إيجابية لمنتجات تربية الأحياء المائية التجارية.



## التحديات الرئيسية في تصدير أو استيراد منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

- 51- أشار الأعضاء إلى أن الوصول إلى الأسواق الدولية يمثل تحديًا رئيسيًا. وهذا ينطبق بصورة خاصة على صغار المشغّلين ومجتمعات صيد الأسماك في المناطق النائية. ويُعزى هذا الأمر إلى السياسات الصارمة التي تفرضها البلدان المستوردة لمنتجات الأسماك وتربية الأحياء المائية- على وجه الخصوص لمنتجات تربية الأحياء المائية- إضافةً إلى تدابير غير ضريبية ونظم أخرى تشهد تغييرات مستمرة.
- 52- وما زالت تجارة منتجات الأسماك وتربية الأحياء المائية المستمدة من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم مصدرًا للقلق، وسيكون من الضروري تعزيز التنسيق بين السلطات الجمركية والوطنية في هذا الصدد. ويتم الإقرار أيضًا بأن الضوابط، وعمليات التفتيش ونظم التتبع العالمية تشكل عنصرًا رئيسيًا في مكافحة الصيد غير القانوني لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأفادت عدة بلدان أعضاء عن افتقارها إلى القدرات لرصد ومراقبة حدودها، وعن محدودية التشريعات والترتيبات الإدارية لرصد مشروعية الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وشدّدت أيضًا على عدم توفّر موظفين فنيين مدربين.
- 53- وكما أشار إليه عدة أعضاء، من الضروري توفير مزيدٍ من المختبرات والمعدات ذات الصلة لاستيفاء متطلبات الاستيراد والتصدير، وضمان جودة منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويبقى تحسين الامتثال لمعايير الصحة والسلامة الدولية يمثل تحديًا. وأشار الأعضاء إلى التكاليف المرتفعة لفحص جميع المعايير المطلوبة للتصدير، وبخاصة في الأسواق في البلدان الأكثر تقدمًا. علاوةً على ذلك، أصبح من الأصعب الامتثال لمتطلبات الاستيراد في بعض البلدان، نظرًا إلى التشدد في التدابير غير الضريبية.
- 54- ويتمثل أحد أبرز التحديات باستيفاء متطلبات الجودة الدولية في منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأشار عدّة أعضاء إلى صرامة مختلف المعايير والمتطلبات، مما يجعل من الصعب الوصول إلى أسواق جديدة.
- 55- كما أشار بعض الأعضاء إلى التحديات التي تطرحها متطلبات الصحة والصحة النباتية، وبروتوكولات التجارة الإقليمية وتنفيذ متطلبات منظمة التجارة الدولية لتيسير التجارة.
- 56- وفي بعض البلدان، لا يتمّ جمع البيانات بشأن منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل منهجي وقد تُجمع بصورة دورية أو حسب الاقتضاء. وهذا يجعل من الصعب جمع بيانات التجارة والوصول إليها، مع تداعيات سلبية على مكافحة العمليات غير القانونية.
- 57- وأشار الأعضاء إلى عددٍ من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وهي تشمل فترات انتظار طويلة للحصول على موافقات على الاستيراد والتصدير، والتأخير في نقل المنتجات دوليًا، ورحلات الطيران المحدودة، وارتفاع تكاليف الشحن، والفحوصات غير الضرورية المضادة لجائحة كوفيد-19 لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المعدّة للاستهلاك البشري. وشدّد الأعضاء على عدم وجود دليلٍ على أن الفيروس يمكن أن ينتشر من خلال الأغذية أو التوضيب، وبالتالي لا علاقة له بسلامة الأغذية المعدّة للاستهلاك البشري ضمن الدستور الغذائي أو منظمة التجارة العالمية.
- 58- ومن الضروري وضع مواصفات متسقة ومتطلبات إصدار الشهادات من أجل تيسير التجارة الدولية لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

## الفجوات الحالية في الإطار التشريعي الوطني التي ترعى منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مما يفضي إلى تحديات، ومواطن عدم كفاءة أو يحول دون الوصول إلى بعض الأسواق

- 59- أفاد عدة أعضاء أن القوانين الوطنية القائمة، والسياسات والأنظمة التي ترعى مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قديمة أو غير مكتملة. ومع مراعاة ذلك، أشار عدة أعضاء إلى وجوب الأخذ في الاعتبار تربية الأحياء المائية لدى وضع إطار تشريعي وطني. وشددوا أيضًا على أهمية اتساق القوانين والأنظمة الوطنية مع الممارسات العالمية، ومواءمتها مع المعايير الدولية.
- 60- وفي الوقت ذاته، أفاد الأعضاء أن وجود إطار تشريعي وطني لا ينعكس بالضرورة على شكل ممارساتٍ راسخة على المستوى التشغيلي. كما أن عدم توفر الموارد المالية والبشرية لتنفيذ السياسات والأنظمة أعاق في حالات عديدة تنمية قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتجدر الإشارة إلى أن الأعضاء شددوا على ضرورة تطبيق القوانين، والأنظمة والسياسات على نحوٍ متسق ومنظم.
- 61- وأقرّ عدة أعضاء بأن ممارساتٍ مثل إنشاء آلية للرصد، والمراقبة والإشراف، إضافةً إلى نظم تتبّع فعالة، وتعزيز البحوث العلمية ومكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يجب أن تُدرج في أطرها التشريعية الوطنية.
- 62- ودعا بعض الأعضاء إلى مزيد من الشفافية خلال مرحلة تصميم السياسات.
- 63- كما أفاد بعض الأعضاء أن مصايد الأسماك على نطاق صغير مستثناة من الأطر التشريعية القانونية.
- 64- ودعا عدة أعضاء إلى توفير الدعم الفني المتواصل لدى وضع الإطار الوطني الذي يرعى مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وبناء القدرات في مجالات مختلفة من قبيل إصدار الشهادات، والتخليص الجمركي ومتطلبات الحجر.
- 65- وتمتّ الإفادة عن غياب التنسيق والتعاون بين الوكالات المختصة التي ترعى مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية محليًا، الأمر الذي أقال حواجز أمام تنفيذ السياسات والأنظمة.
- 66- وكما أفاد عنه الأعضاء، إن اللغة القانونية المستخدمة في الإطار التشريعي ليست دائمًا واضحة، وبسيطة وسهلة الفهم.

### الإنجازات الرئيسية وقصص النجاح

#### المرتبطة بأنشطة ما بعد الصيد

- 67- وردت مجموعة من الردود المثيرة جدًا للاهتمام على هذا السؤال المفتوح الجديد.
- 68- أفادت البلدان الأعضاء عن البرامج الوطنية، والأنشطة وقصص النجاح المرتبطة بأنشطة ما بعد الصيد. وألقت المبادرات الضوء على العمل مع المجتمعات المحلية، وإعادة تنشيط قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتوليد القيمة المضافة، والحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية، والتواصل مع أصحاب المصلحة والمستهلكين، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل إعداد خطط إدارة مصايد الأسماك بالتعاون مع أصحاب المصلحة المحليين. ويرد أدناه موجز مختار من الإنجازات الرئيسية:

### تحسين التكنولوجيات:

- البرامج التي توضع لدعم تحسين التكنولوجيا من أجل تحديث أسطول الصيد (المحركات، ومعدات الصيد وتحسين ظروف التخزين على متن السفن)، لأغراض إضافة القيمة، والأتمتة (بما يجعل إجراءات التصنيع أكثر انتقائية ودقة) والحد من الآثار البيئية للعمليات (نظم اقتصاد الطاقة والمياه).
- وُضعت تكنولوجيات تربية الأحياء المائية القادرة على الصمود في وجه المناخ والمستدامة لدعم الإنتاج المستدام، والتقليل إلى الحد الأدنى من الفاقد من الأغذية في منتجات تربية الأحياء المائية (نظم رصد جودة المياه في الوقت الحقيقي لرصد ظروف المياه وإنذار المزارعين).

### الحد من الفاقد من الأسماك:

- جرى تنفيذ مشاريع مبتكرة لتثمين، أو استخدام أو تحويل مخلفات الأسماك إلى علف الأسماك، وزيت الأسماك، والطحين، والمسحوق، ومعجون السمك، والصلصات، ومستحلبات البوظة، والأسمدة الحيوية، ومواد البناء (من القشور) وأغذية الحيوانات الأليفة. وتُستخدم أيضًا قشور بلح البحر في أنشطة ترميم الشعب المرجانية وكمحفّزات حيوية. وأما جلود الأسماك، التي يتم التخلص منها عادةً، فتُستخدم في سلسلة قيمة منتجات التجميل (الكريمات والعلاجات). وتُستخدم القطع المتبقية (الرؤوس، والعظام والزوائد المتروكة بعد تجهيزها وتحويلها إلى شرائح) لصنع المساحيق والحساء. كما تشهد صناعة التكرير الإحيائي من مخلفات مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية توسعًا، على غرار الإنتاج الصناعي للجيلاتين (من جلود الأسماك).
- وأطلق أحد البلدان الأعضاء جائزة تثمين الموارد الغذائية للإقرار بجهود الشركات التي تعتمد حلول تثمين مخلفات الأغذية والتوعية على هذا المفهوم.
- وجرى تنفيذ الأنشطة التالية لمساعدة صيادي الأسماك في صيد الأسماك التي يستهدفونها والقضاء على المصيد غير المرغوب به: تحويل الشباك الخيشومية إلى شباك تحت سطح المياه؛ واستخدام تقنيات ومعدات صيد أكثر انتقائية؛ واستخدام الأجهزة الصوتية الرادعة في المياه الساحلية للحد من المصيد العرضي للدلافين وخنازير البحر؛ والتغييرات في شكل الصنابير للحد من نفوق السلاحف؛ والتغييرات في جوانب بناء وتشغيل معدات الصيد من نوع شباك الجرّ. وتشمل الابتكارات الأخرى للحد من المصيد العرضي حظر الصيد بشباك الجرّ القاعية؛ والشباك المثلثة والشباك الخيشومية بالخياطة الأحادية المصنوعة من النايلون؛ وفرض مواصفات محددة لشباك صيد الكنعد، والصنورات الرأسية ومعدات الصيد بالشباك؛ واستخدام أدوات استبعاد السلاحف في مصائد الروبيان.
- نُشرت الأدلة للتقليل إلى الحد الأدنى من المهدر من الأغذية في مؤسسات بيع الأغذية بالتجزئة، والمتاجر الكبرى ومنشآت تصنيع الأغذية للحد من المهدر من الأغذية في سلسلة الإمدادات.
- وتمّ تنفيذ خطط لإلغاء النفايات، مع الإشارة إلى الالتزام بضرورة أن تعيد جميع مؤسسات الأعمال تدوير نسبة من جميع نفاياتها، حوالي 70 في المائة بصفة عامة.

### إضافة القيمة:

- تجهيز أنواع الأسماك غير المستخدمة على نحوٍ كافٍ وأسماك الشعاب المتدنية الكلفة باستخدام تقنيات محسّنة متكيفة مع السياقات المحلية- مثل تحويلها إلى شرائح، وتدخينها، وتجفيفها، وقليلها وتقليبها- للمساعدة في التقليل إلى الحد الأدنى من تلف الأسماك وإضافة القيمة.

**التتبع:**

- إنزال المصيد الإلزامي في مواقع الإنزال المحددة، إضافةً إلى دفاتر السجلات اليومية الإلزامية ونظم الإبلاغ.
- إنفاذ أيام تقييد الصيد.

**المناولة والممارسات المحسنة:**

- تحديث مرافئ الصيد وبناء مراكز لإنزال الأسماك أو المنصات العالية على أرصفة الإنزال الرئيسية على طول الخط الساحلي الريفي. وتستخدم هذه المنصات لتنظيف وفرز الأسماك عوضاً عن القيام بذلك على الأرض.
- اعتماد برنامج إصدار الشهادات لمرافق تجهيز الأسماك على نطاق صغير.
- تزويد روابط ومجتمعات صيادي الأسماك بمجلّلات تعمل بالطاقة الشمسية للمساعدة في حفظ الأسماك لفترة أطول قبل نقلها إلى السوق.

**النطاق الصغير:**

- توفير المساعدة الفنية، والمعدات، والخدمات المالية والتدريب (في إضافة القيمة، والمناولة واستخدام التكنولوجيات المحسنة) في مصايد الأسماك الحرفية والصغيرة النطاق، وعلى وجه الخصوص النساء والشباب، ممّا يساعدهم في توسيع أعمالهم.
- نشر الحكومة لبرنامج كبير لتوفير الكهرباء في الريف، ممّا يعني أن المزيد من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق والتجار سيتمكنون من تجميد وتخزين مصيدهم من الأسماك.

**الشراكات بين القطاعين العام والخاص:**

- إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص على امتداد سلسلة القيمة لتعزيز الإنتاج والحدّ من الخسائر ودعم الصادرات.
- تشجيع مشاركة روابط المهنيين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث في عملية صنع القرارات وإعداد البرامج في قطاع ما بعد المصيد.

**استخدام النتائج وعمل منظمة الأغذية والزراعة**

- 69- تُشجّع البلدان الأعضاء دائماً على البحث عن الدعم من خلال المكاتب القطرية والإقليمية للمنظمة في أرجاء العالم لتنمية قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في مرحلة ما بعد المصيد.
- 70- وكانت المنظمة قد دعمت خلال السنتين الأخيرتين تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال برنامجها العادي والأنشطة الممولة من الجهات المانحة. وتشمل الأنشطة المحددة: تنظيم حلقات عمل دولية، وإقليمية ووطنية لنشر وتعميق فهم مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛ وإعداد الخطوط التوجيهية الفنية، والدراسات والمطبوعات لتيسير تنفيذ مدونة السلوك؛ وما يستتبع ذلك من بناء القدرات، والتدريب والدعم الفني (يرجى الرجوع إلى الوثيقة COFI:FT/XVIII/2022/Inf.7).

## الخلاصة

- 71- توفر مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مصدرًا حيويًا للأغذية، وفرص العمل، والترفيه، والتجارة والرفاه الاقتصادي للسكان من حول العالم؛ ويجب أن تتواصل منافعها لما فيه رفاه الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- 72- وتحدد مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة المبادئ العامة ذات الصلة لأنشطة رشيدة ومستدامة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وبصورة خاصة، تشكل المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد نقطة مرجعية للجهود الوطنية والدولية لتحسين ممارسات ما بعد المصيد والتجارة بهدف الاستمرار في توليد المنافع الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية.

## الملحق 1- الاستمارة الجديدة

استمارة منظمة الأغذية والزراعة حول تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد- تنفيذ المادة 11:  
ممارسات ما بعد المصيد والتجارة

## 1. سلامة الأغذية وجودتها

1 / 2 / 3 / 4 / 5	إلى أي مدى تنطبق البيانات التالية على الجوانب المتعلقة بسلامة الأغذية وجودتها من منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بلدكم؟	1
	توجد سياسة وطنية بشأن سلامة الأغذية وجودتها، وتم تطبيقها، وهي تشمل منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	1-1
	توجد تشريعات و/أو أنظمة تدعم قيام نظام خاص بسلامة الأغذية وجودتها، ويتم تنفيذها بشكل فعال، وتشمل منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	2-1
	يوجد جهاز وطني يُعنى بوضع المواصفات الغذائية وأيضًا بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	3-1
	توجد مواصفات وطنية لسلامة الأغذية وجودتها تخص منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	4-1
	تتماشى المواصفات الوطنية لسلامة الأغذية وجودتها مع مواصفات الدستور الغذائي	5-1
	هناك مشاركة قطرية نشطة في لجان الدستور الغذائي	6-1
	تطبق المواصفات الوطنية لسلامة الأغذية وجودتها الخاصة بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالتساوي على الأسواق المحلية والدولية على حد سواء	7-1
	توجد سلطة حكومية (أو سلطات متعددة) مسؤولة عن سلامة الأغذية وقضايا حماية المستهلك المرتبطة بها وتعمل بشكل كامل وتعنى بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	8-1
	تقدم خدمات التفتيش على الأغذية لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المخصصة للأسواق المحلية	9-1
	تقدم خدمات التفتيش على الأغذية لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المخصصة للأسواق الدولية	10-1
	الخدمات المخبرية العامة أو الخاصة المعتمدة لتحليل منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية متاحة محليًا أو خارج البلاد ومستخدمة حسب الأصول	11-1

	توجد خطة وطنية لرصد بيئة المياه البحرية والداخلية، ويتم تطبيقها بالكامل، وتغطي الأخطار المتصلة بسلامة الأغذية (المادية والكيميائية والميكروبيولوجية)	12-1
	لدى مشغلي الأعمال التجارية الغذائية نظم لإدارة سلامة الأغذية تقوم على تحليل المخاطر عند نقاط المراقبة الحرجة من أجل منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المخصصة للأسواق المحلية	13-1
	لدى مشغلي الأعمال التجارية الغذائية نظم لإدارة سلامة الأغذية تقوم على تحليل المخاطر عند نقاط المراقبة الحرجة من أجل منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المخصصة للأسواق الدولية	14-1
	توجد نظم للتتبع تسمح بسحب منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واستردادها من أجل حماية صحة المستهلك	15-1
	يرجى تحديد التحديات أو المشاكل الراهنة المتصلة بنظم ضمان سلامة الأغذية وجودتها بالنسبة إلى منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بلدكم:	16-1
	(نص حر)	

## 2. ما بعد الصيد

1 / 2 / 3 / 4 / 5	إلى أي مدى تنطبق البيانات التالية على أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ما بعد الصيد في بلدكم؟	2
	تجري عمليات تقييم الفاقد والمهدر من الأسماك بصورة منتظمة وفق منهجية محددة	1-2
	لقد تم خفض الفاقد والمهدر من الأسماك في جميع سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ذات الصلة	2-2
	لقد ساهمت زيادة الوعي واستخدام المصيد العرضي والمصيد المرتجع في تقليل الفاقد والمهدر من الأسماك في جميع سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ذات الصلة	3-2
	يعدّ تعزيز إضافة القيمة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية جزءًا لا يتجزأ من السياسات الوطنية	4-2
	تقوم السياسات الوطنية برصد الآثار السلبية لأنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ما بعد الصيد على البيئة، وبخفضها إلى أقصى حدّ	5-2
	تشجع السياسات الوطنية الاستهلاك البشري لمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية	6-2
	لقد ساهمت التحسينات في أنشطة ما بعد الصيد مساهمة إيجابية في تعزيز وصول منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى الأسواق	7-2
	لقد ساهم البحث والتطوير في مرحلة ما بعد الصيد في تحقيق منافع اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو تغذوية على امتداد سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ذات الصلة	8-2
	تشجع السياسات الوطنية الاستخدام الرشيد للأسماك ولقد أدت إلى تحسين سبل العيش من خلال مراعاة القضايا الاجتماعية والجنسانية	9-2
	يرجى تحديد الإنجازات وقصص النجاح الرئيسية المتصلة بأنشطة ما بعد الصيد في بلدكم (التي يمكن أن تشمل: تقليل الفاقد والمهدر من الأسماك، واستخدام المصيد العرضي، والحد من المصيد المرتجع، واعتماد التكنولوجيا أو التكنولوجيات المحسّنة، وتحسين ممارسات ما بعد الصيد، والآثار على البيئة، والمنافع الاجتماعية، وإضافة القيمة، وتحسين استخدام المياه والطاقة، والتغيّرات في استهلاك الأسماك، وتحسين سبل العيش، وما شابه.):	10-2
	(نص حرّ)	
	يرجى الإشارة إلى التحديات أو المشاكل الرئيسية المتصلة بأنشطة ما بعد الصيد في بلدكم (التي يمكن أن تشمل: خفض الفاقد والمهدر من الأسماك، واستخدام المصيد العرضي، والحد من المصيد المرتجع، واعتماد التكنولوجيا أو التكنولوجيات المحسّنة، وتحسين ممارسات ما بعد الصيد، والآثار البيئية، والمنافع الاجتماعية، وإضافة القيمة، وتحسين استخدام المياه والطاقة، والتغيّرات في استهلاك الأسماك، وتحسين سبل العيش، وما شابه.)	11-2
	(نص حرّ)	



## 3. التجارة الدولية

5/4 /3 /2 /1	إلى أي مدى تنطبق البيانات التالية المتعلقة بالتجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على بلدكم؟	3
	تعالج التدابير الوطنية مشروعية منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المصدرة أو المستوردة	1-3
	تستخدم الشواغل التجارية المحددة الصادرة عن منظمة التجارة العالمية كأدوات لتحليل السوق	2-3
	يتم الحصول على منافع فعلية للصادرات من منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الأفضليات التجارية الأحادية أو الثنائية أو المتعددة الأطراف	3-3
	إن الوصول المشروط إلى الأسواق الذي يشمل المعروض من الخدمات أو المنتجات، ليس موجودًا في أي صك مبرم مع بلدان ثالثة، مثل الاتفاقات التجارية أو اتفاقات الوصول إلى مصايد الأسماك أو الترتيبات	4-3
	يتم جمع الإحصاءات عن التجارة الدولية في منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ونشرها والإبلاغ عنها في الوقت المحدد إلى المؤسسات الوطنية والدولية المعنية	5-3
	يرجى تحديد التحديات الرئيسية التي يواجهها بلدكم عند تصدير منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أو استيرادها	6-3
	(نص حر)	

## 4. القوانين والأنظمة

5/4 /3 /2 /1	إلى أي مدى تنطبق البيانات التالية على الإطار القانوني لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الذي يحكم التجارة الدولية وقضايا ما بعد الصيد وسلامة الأغذية وجودتها في بلدكم؟	4
	يتم وضع القوانين والأنظمة الوطنية التي تحكم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية باتباع عمليات إدارية واضحة وشفافة وذات الصلة	1-4
	إن القوانين والأنظمة والعمليات الإدارية الوطنية التي تنطبق على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واضحة، وسهلة الفهم، ومتاحة للجمهور على شبكة الإنترنت	2-4
	يتم وضع القوانين والأنظمة الوطنية من خلال عملية استشارية نشطة يشارك فيها أصحاب المصلحة المتنوعون والمعنيون الذين لديهم مصلحة مشروعة في الموضوع قيد البحث. وتنطوي العملية الاستشارية على الإبلاغ عن الأنظمة والمسودات المقترحة وتسمح بمرور التعليقات/الإسهامات في جميع مراحلها	3-4

	يجري إبلاغ منظمة التجارة العالمية والدول المهتمة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى، حيث ينطبق ذلك، بالتغيرات في القوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالتجارة في الأسماك والتي تشمل، حيثما يكون ذلك مناسباً، الفترات الانتقالية المناسبة	4-4
	تسمح القوانين والأنظمة والعمليات الإدارية الوطنية التي تنطبق على منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بتجنّب الازدواجية أو التكرار وتضمن التنفيذ المتجانس والمتسق في حال انخراط عدّة وكالات أو أجهزة	5-4
	يرجى تحديد الفجوات الراهنة في الإطار التشريعي الوطني الذي يحكم منتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بلدكم والتي تؤدي إلى تحديات أو أوجه عدم كفاءة أو التي تمنع الوصول إلى بعض الأسواق	6-4
	(نص حرّ)	